

## تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد

م . م بلال نوري سعيد الكروي  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة كربلاء

### المستخلص

يعد موضوع السيولة والربحية من الموضوعات التي نالت ولا تزال اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين والكتاب في إيجاد طبيعة العلاقة وكيفية تحقيق التوازن بينهما بعدهما الهدف الأساسي لكل مصرف فضلاً عن ذلك هدف الأمان ليشكل مثلث من الأقطاب الثلاث والتي لا يمكن لأي مصرف أن يستغني عنه أو أي قطب منه .

وتتلخص فكرة البحث بتقويم ربحية المصرف لمصرفين عراقيين نو طابع حكومي هما الرافدين والرشيد باستخدام مؤشرات السيولة والمتمثلة بـ ( نسبة الرصيد النقدي ، نسبة الاحتياطي القانوني ، نسبة السيولة القانونية ، نسبة التوظيف ) ومؤشرات الربحية لبيان تأثيرها بنسب السيولة والتي هي ( معدل العائد على الودائع ، معدل العائد على حق الملكية ، معدل العائد على الأموال المتاحة ) ولاستيعاب متغيرات البحث تم صياغة مشكلة البحث والتي تشير إلى قدرة المصرف على تعظيم أرباحه من نتائج أعماله دون أن يؤدي ذلك إلى الإفراط بالسيولة المصرفية التي لديه وبالتالي ينعكس سلباً على سمعة المصرف وثقة المتعاملين معه في مواجهة التزاماتهم المالية وعلية قام البحث على جملة من الأهداف أهمها ( تقييم الربحية المصرفية وسيولتها باستخدام المؤشرات الخاصة بهم وبيان تأثير السيولة في نسب الربحية المتحققة للمصرف ) ولتحقيق هذه الأهداف تم صياغة واختبار فرضيات البحث من خلال استخدام المؤشر الإحصائي ANOVA والذي يتضمن اختبار F و T ومعامل التحديد  $R^2$  وتمثلت الحدود الزمانية للبحث للمدة من سنة ١٩٩٧-٢٠٠١ .

وان أهم ما تم استنتاجه هو ( إن نسبة تأثير مؤشرات السيولة لكلا المصرفين كانت ضعيفة وغير معنوية في الأغلب على مؤشرات الربحية المصرفية عدا مؤشر واحد هو الاحتياطي

القانوني (السيولة) لمصرف الرافدين على المؤشرين هما معدل العائد على الودائع ومعدل العائد على حق الملكية (الربحية) أذ كان التأثير قويا ومعنويا .  
وان أهم ما يوصي به الباحث هو ( ضرورة تنويع محفظة الاستثمارات المصرفية لكلا المصرفين وذلك لانخفاض نسبة التوظيف فيهما بالرغم من ارتفاعها في مصرف الرشيد قياسا بالرافدين والخروج عن الطابع التقليدي في العمل المصرفي مما يساهم في تعزيز ربحية المصرف وثقة المتعاملين معه ) .

### المقدمة

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة أذ يمثل حلقة مهمة من حلقات تطور النظام المالي في أي قطر وانعكاسا لنظمه الاقتصادية والمالية . لذلك يسعى هذا القطاع ومن الدور الذي يلعبه إلى انتهاز سياسات مالية ونقدية تهدف بالدرجة الأساس التي تعظيم أرباحه وفقا لطبيعة عمله التجاري من خلال تلبية طلباتهم المختلفة كالقروض والتسليفات وسحب الودائع وغيرها مما يعزز من ثقتهم به فهذا يتطلب نوعا من التوازن مابين مقدار السيولة المتوفرة لدى المصرف لمواجهة أي التزامات ومابين استغلالها لتحقيق الأرباح قياسا بكلفة هذه الأموال ، وانطلاقا من أهمية البحث والمتمثل بتقويم ربحية المصرف وبيان علاقتها بالسيولة تم استخدام مؤشرات السيولة المصرفية وبيان تأثيرها على الربحية من خلال ارتفاع وانخفاض نسب هذه المؤشرات وبيان الربحية من خلال استخدام مؤشرات الخاصة بها وبيان كفاءة المصرف في استغلال هذه الموارد المالية التي لديه في دراسة مقارنة مابين مصرفين حكوميين هما الرافدين والرشيد ، وقد قام البحث على جملة من الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها من خلال فرضية البحث .

وعليه قسم البحث إلى خمسة محاور يتناول الأول منها منهجية البحث فيما تضمن الثاني الإطار النظري للبحث وخصص المحور الثالث بالتحليل التطبيقي والرابع بتحليل فرضيات البحث واختتم الخامس بالاستنتاجات والتوصيات .

### المحور الأول منهجية البحث

#### أ- مشكلة البحث :-

تكمن مشكلة البحث في تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة مابين الربحية المصرفية والسيولة وكلاهما لا يمكن أن يستغنى عنهما المصرف بعدهما الركائز الأساسية التي يستند عليها أي مصرف تجاري لذا فإن الإخفاق في احدهما سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين وإضعاف

المركز المالي للمصرف مما يعرضه إلى مخاطرة لا يمكن للمصرف مواجهتها وبالتالي عدم قدرته على النمو والاستمرار بتحقيق المزايا التنافسية .

#### ب- أهمية البحث :-

تبدأ أهمية البحث من أهمية الجهة والمتغيرات المبحوثة ، إذ تلعب المصارف دوراً أساسياً وفعالاً في النشاط الاستثماري والاقتصادي وتسريع عملية النمو في البلاد . لذلك فتقع على عاتقه مهمة كبيرة هو توفير السيولة المناسبة لهذه المشاريع لتساهم بشكل وبأخر في عملية التنمية الاقتصادية وبالمقابل فان هذه المصارف تهدف من خلال هذه السيولة الى تحقيق العائد الذي يطمح من اجله أي مصرف تجاري دون أن يؤدي ذلك إلى الإفراط بالسيولة المتاحة لديه وتعرضه إلى مخاطر متنوعة يضطر من خلالها إلى تصفية بعض أو كل موجوداته لمواجهة التزاماته المالية لذلك فإن السيولة والربحية توأمان لا يمكن الفصل احدهما عن الآخر .

#### ج- فرضية البحث :-

تم صياغة فرضيتين رئيسيتين هما :-

- ١- عدم وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات السيولة في الربحية المصرفية .
- ٢- كلما قلت نسبة التأثير لمؤشرات السيولة في الربحية كلما ازدادت قدرة المصرف في تعظيم أرباحه .

#### د- هدف البحث :-

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :-

- ١- قياس السيولة في المصرفين عينة البحث ومدى قدرته على تغطية التزاماتها المالية .
- ٢- قياس الربحية المصرفية باستخدام المؤشرات الخاصة بها وبالاعتماد على الموارد المالية التي لديها .
- ٣- بيان أثر مؤشرات السيولة في الربحية المصرفية ومدى إمكانية المصرفين في تعظيم أرباحهما دون الإفراط بالسيولة التي لديهما .

#### هـ - حدود البحث :-

- ١- الحدود الزمانية : امتدت الحدود الزمانية للبحث من ١٩٩٧-٢٠٠١ .
- ٢- الحدود المكانية : وتمثلت بدراسة مقارنة بين مصرفين حكوميين هما الرافدين والرشد وذلك لتوفر البيانات اللازمة للبحث عن هذه المصارف فضلاً عن ذلك المدة التي مر بها هذا

البلد من تغييرات سياسية واقتصادية والتي سببت بظلالها على جميع القطاعات بشكل عام والمصرفي بشكل خاص .  
و- أساليب جمع البيانات :-

تم استخدام المصادر العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث لاغناء الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحث على الكشوفات المالية الخاصة بالمصرفين والمتمثلة بكشف الميزانية العمومية وكشف الدخل في التحليل ، أما فيما يتعلق بالتحليل الإحصائي ANOVA فتم الحصول على النتائج من الحاسبة الالكترونية وباستخدام نظام Excel وجدول (1) يبين مؤشرات السيولة والربحية المصرفية والرموز الخاصة بها كمتغيرين احدهما مستقل والآخر معتمد تم استخدامهما في تحليل الجانب الإحصائي كإشارة إلى النسب المستخدمة في التحليل .

#### جدول (1)

##### مؤشرات السيولة والربحية المصرفية والرموز الخاصة بها

نوعه	الرمز	نسب الربحية*	نوعه	الرمز	نسب السيولة*
معتمد	Y1	معدل العائد/ الودائع	مستقل	X1	الرصيد النقدي
معتمد	Y2	معدل العائد/ حق الملكية	مستقل	X2	الاحتياطي القانوني
معتمد	Y3	معدل العائد/ الأموال المتاحة	مستقل	X3	السيولة القانونية
			مستقل	X4	نسبة التوظيف

المصدر: إعداد الباحث .

\* المعادلات الخاصة بها تم التطرق إليها في الجانب النظري .

#### المحور الثاني الإطار النظري للبحث

##### أولاً : الربحية المصرفية

##### أ- المفهوم والطبيعة :-

تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة احد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال ، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الربحية وذات رأس المال الكافي ، لذلك يعرفه ( حماد ) على انه " المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها ، وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفير وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل " (حماد ، ٢٠٠٥ : ٤٧٧) ويعرفه البعض من وجهة نظر محاسبية واقتصادية فمن الناحية المحاسبية هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة معينة ، أما من الناحية الاقتصادية فهو عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة

عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة ، أي يعني إن الربح الاقتصادي اقل من الربح المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة (أبو حمد وقُدوري ، ٢٠٠٥ : ٣٣٣) .

إن المصارف بطبيعتها تعيش في حالة منافسة شديدة بينها في كافة المجالات وهي تتفق مبالغ طائلة بهذا الاتجاه ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي المصارف التجاري على جني الأرباح المعقولة ذلك إن الربحية تعد مؤشراً للكفاءة والاستغلال الأمثل لموارد البلد وثرواته ، لذلك يتداخل أو يتعارض اعتبار جني الأرباح مع اعتبار السيولة في توجيه سياسة المصرف الواحد في توزيع موارده ، أي إن كلما ازدادت سيولة المصرف كلما تضاعلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح في الاستثمارات طويلة الأجل ؛ ونجاح المصرف يتوقف في التوفيق بين هذين الاعتبارين من جهة أو إن اتساع نطاق أعمال المصرف يتوقف على مقدار ما يستثمره الأفراد من ثقة في مقدرته على مواجهة طلبات عملائهم فضلاً عن ذلك تساهم سيولة المصرف في زيادة مقدرته على جني الأرباح في المدى الطويل من جهة أخرى (العلاق ، ٢٠٠١ : ١١٧) .

ويتضح من ذلك إن التفاوت في معدلات الربح المصرفي يرجع إلى أمرين ، الأمر الأول هو اختلاف درجة المخاطرة فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، إذ كلما كانت درجة المخاطرة كبير في نشاط معين كان معدل الربح مرتفعاً وهذا بدوره يؤثر على السيولة المصرفية والعكس صحيح .

أما الأمر الثاني فهو اختلاف درجة كفاءة فيما بين المديرين في النشاط نفسه إذ كلما كان المدير أكثر كفاءة في إدارة وتنظيم منشأته كان معدل الربح مرتفعاً والعكس صحيح (عمر ، ١٩٨٩ : ٤٤٧) .

ب- مؤشرات الربحية المصرفية :-

١- معدل العائد على حق الملكية : (Return On Equity (ROE)

ويقاس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين ، وإن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفوء ، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلاً للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية ، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض ويحسب على وفق الصيغة الآتية: (Hempel&Simonson, 1999: 63)

صافي الربح بعد الضريبة

١٠٠ ×

معدل العائد على حق الملكية =

حق الملكية

## ٢- معدل العائد على الودائع : Return on Deposit

ويستخدم لقياس مدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ويحسب وفق الصيغة الآتية : (ابو محمد وقُدوري، ٢٠٠٥: ٣٥٢)

صافي الدخل بعد الضريبة

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{100 \times \text{إجمالي الودائع}}$$

إجمالي الودائع

## ٣- معدل العائد على الأموال المتاحة : Return on Total Resources

يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من الأموال المتاحة لها والمتمثلة بحق الملكية والودائع ، وان ارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة المصرف في تحقيق العوائد من توظيف الأموال في الموجودات المربحة ويقاس على وفق الصيغة الآتية : (الحميري، ٢٠٠٥: ٢٢)

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{100 \times (\text{الودائع} + \text{حق الملكية})}$$

## ثانياً : السيولة المصرفية

## أ- المفهوم والأهمية :-

السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف والأسواق المالية ، وهي تعني قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة .

فالسيولة إذاً لا تعني فقط تحويل الأصل إلى نقد ، وإنما تحويله إلى نقد دون أية خسارة ، لأن السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية ، وتتمثل سيولة المصرف في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة والأصول لهم والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يرتثيها أو يختارها العملاء . معنى ذلك أن لا تقل ( في مقام تأمين المركز المالي للمصرف) القيمة الفعلية للأصول عن جملة خصومه ، وإنما يجب أن تتوفر لدى المصرف أنواع الأصول مما يتيح له مواجهة طلبات المودعين بالدفع باستمرار . وبعبارة

أخرى ، فإن من أولى واجبات المصرف وضمن أهدافه وسياسته أن يكون قادراً أو مستعداً على الدوام على تأمين سيولة مركزه المالي . (العلاق ، ٢٠٠١ : ١١)

أو هي "ما تحتفظ به المنشأة من الأموال على شكل نقد أو موجودات سريعة التعلّي إلى نقد وبدون خسارة من أصل قيمتها ، إذ إن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المنشأة وبدون تأخير " (الحسيني والدوري ، ٢٠٠٠ : ٩٣) أما السيولة المصرفية " الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة فضلاً عن موجودات مالية يغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة " (ابو محمد وقُدوري ، ٢٠٠٥ : ٢٢٥)

ويظهر من أعلاه عدم اختلاف بين تعاريف السيولة والسيولة المصرفية إلا فيما يخص الهدف من السيولة ، فالسيولة بشكل عام هي وجود سيولة نقدية تحت اليد أو موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسهولة وبكف معقولة للإيفاء بالتزامات الشركات أو المصارف في المديونية أو الاستثمار أو غيرها من الأمور المناط بها ( حنفي و قرياقص ، ٢٠٠٠ : ٥٥ ) .

وبناء على ما سبق فإن للسيولة ثلاثة أبعاد يجب مراعاتها وهي الوقت (أي سرعة تحويل الموجود إلى نقد) والمخاطرة (أي احتمالية هبوط قيمة الموجود المراد تسويله) والكلفة (أي الخسارة أو التضحية المالية التي قد توجد في عملية تنفيذ التحويل إلى نقد ) (8:2000, Howells & Bain) ، ولذلك فإن السيولة تعد من أهم المهام لإدارة المصرف إذ يتوجب عليها قياس وتلبية الاحتياجات من السيولة للمصرف الذي تديره (الإدارة) ، إذ إن احتياجات سيولة المصرف يجب أن تكون مقاسه وربما تكون فيها مخاطرة إذا ما امتلك المصرف عدداً كبيراً من مصادر السيولة ذات الأرباح المنخفضة لغرض توفير السيولة اللازمة له ، ومن جهة أخرى فإن انخفاض مستوى السيولة في المصرف قد يعرضه إلى مشاكل مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله (Hempel, et.al, 1994:158) .

#### ب- مؤشرات السيولة المصرفية :-

وتستخدم المصارف عدد من المؤشرات لقياس سيولة المصرف وهي :

١- نسبة الرصيد النقدي : Monetary fund Ratio

وتستخرج على وفق المعادلة الآتية:

النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + أرصدة سائلة أخرى

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{النقد في الصندوق} + \text{أرصدة سائلة أخرى}}{100 \times}$$

الودائع وما في حكمها

وتشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزاماته المصرفية ، ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) ، إذ تبين المعادلة انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها ، إلا أن ذلك ينعكس سلباً على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصرف بعوائد مالية (ابو محمد وقُدوري، ٢٠٠٥: ٢٣٩) .

### ٢- نسبة الاحتياطي القانوني : Legal Reserves Ratio

تحتفظ المصارف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع المختلفة لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المذكور وبدون فائدة ، ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني علماً إن هذه النسبة عرضة للتغيير تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات (هندي، ٢٠٠٠: ٤١١) وتقاس بالمعادنة الآتية :

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{100 \times \text{الودائع وما في حكمها}}$$

وتتراوح هذه النسبة بين 20-35% حسب تعليمات البنك المركزي في البلدان المختلفة .

### ٣- نسبة السيولة القانونية : Legal Liquidity Ratio

وتمثل مقياساً لقدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف إذ انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف وتتراوح هذه النسبة ما بين (30-35%) كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية (العلاق، ٢٠٠١: ١٢٢) وهي :

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{نقدية وذهب + الأرصدة لدى + أوراق تجارية أو أوراق + اذونات الخزينة}}{\text{لدى المصرف البنك المركزي + ماليه واستثمارات}} \times 100$$

إجمالي الودائع + المبالغ المقرضة + مستحقات + صكوك وخطابات



بالعملة المحلية في البنك المركزي المصارف وحوالات مستحقة الدفع

#### ٤- نسبة التوظيف : Investment Ratio

تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلف ، وان ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة المصرف على تلبية القروض ، إلا انه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات سحبيات المودعين (اللوزي وآخرون، ١٩٩٧: ٢٠٣) وتحسب على وفقاً المعادلة الآتية :

القروض والتسليفات

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{الودائع وما في حكمها}}{100 \times}$$

الودائع وما في حكمها

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه ، أن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة التوظيف فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة ، أي إن السيولة تزداد بزيادة كل من نسبة الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية وانخفاض نسبة التوظيف (أبوحمدة و قدوري، ٢٠٠٥: ٢٤٢).

#### المحور الثالث التحليل التطبيقي للبحث

##### أ- تحليل مؤشرات السيولة

##### ١- تحليل نسبة الرصيد النقدي :-

يشير الجدول رقم (٢) إلى قيم احتساب مؤشرا نسبة الرصيد النقدي للمصرفين الرافدين والرشيد ولكل سنة من سنوات البحث . إذ يظهر من الجدول بشكل عام إن هناك تباينا واضحا فيما بين المصرفين من أذ الانخفاض والارتفاع وخاصة في السنوات الثلاث الأولى من البحث مع أفضلية واضحة لمصرف الرافدين وهذا يعد مؤشر جيد لهذا المصرف ، وقد سجل أعلى نسبة له في سنة ٢٠٠٠ وبلغت ٣٠,٢% في حين إن مصرف الرشيد قد سجل أدنى نسبة له في هذه السنة وبلغت ١٤,٢% في حين إن أعلى نسبة سجلها في سنة ١٩٩٩ بلغت ١٩,٣% وهي أقل من أدنى نسبة قد سجلها مصرف الرافدين وبلغت ٢٦,٨% وكانت في سنة ١٩٩٨ هذا بالنسبة لسنوات البحث .

أما على مستوى المتوسط العام فإن مصرف الرافدين قد سجل أعلى متوسط عام وبلغ ٢٨,٦٢% قياساً بالأخير، فضلاً عن ذلك إن السنوات التي سجل فيها أعلى مستوى قياساً بالمتوسط العام كانت في سنتين فقط هي ١٩٩٧، ٢٠٠٠ وبلغتا على التوالي ٢٩,٩% ،

٣٠,٢% مع تقارب واضح لسنة ٢٠٠١ من المتوسط العام وبفارق ٠,٢% ، في حين إن مصرف الرشيد قد سجل أعلى مستوى له قياساً بالمتوسط العام والذي بلغ ٧,٣٢% وكان في ثلاث سنوات وهي ١٩٩٧، ١٩٩٩، ٢٠٠١ وبلغت على التوالي ١٨,٢%، ١٩,٣%، ١٧,٧% . ويتضح من هذا التحليل إن مصرف الرافدين أكثر كفاءة في مواجهة التزاماته المالية قياساً بالرشيد وقد يكون سبب ذلك لعراقه وقدم الأول قياساً بالأخير مما أثر في نتائج هذا الجدول ، فضلاً عن ذلك توسعته على المستوى المحلي والدولي مما قد تؤدي إلى احتفاظه بهذه الارصده لتقوية ثقة المودعين به وتدعيم عمله المصرفي . إلا إن الأخير (الرشيد) هو الأفضل في عدم احتفاظه بنسبة عالية من هذا المؤشر مما يعكس سلباً على نسبة أرباحه المتحققة قياساً بالمصرف الأول و جدول (٢) يبين ذلك .

جدول (٢) نسبة الرصيد النقدي (%)

السنة المصرف	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط العام
الرافدين	٢٩,٩	٢٦,٨	٢٧,٦	٣٠,٢	٢٨,٦	٢٨,٦٢
الرشيد	١٨,٢	١٧,٢	١٩,٣	١٤,٢	١٧,٧	١٧,٣٢

المصدر: إعداد الباحث .

## ٢- تحليل نسبة الاحتياطي القانوني :-

تعد هذه النسبة من المقاييس المهمة للسيولة المصرفية لأنها تعبر عن قابلية الجهاز المصرفي على مواجهة السحوبات وتلبية طلبات القروض وهي نسبة تحدد قانوناً وتحسب من الودائع حسب أنواعها والهدف منها حماية المودعين .

ويتضح من الجدول (٣) إن نسبة الاحتياطي القانوني كانت مرتفعة لكلا المصرفين في السنوات الثلاث الأولى من البحث مع استمرار في حالة الارتفاع (السنة الرابعة) بالنسبة لمصرف الرافدين وقد يعزى سبب هذا الارتفاع في السنوات الثلاث الأولى هو دخول العراق في مطاف جديد تمثل في مذكرة التفاهم (الغذاء مقابل النفط) وتوجه الدولة إلى محاربة التضخم وتقوية سعر صرف الدينار العراقي مما أدى إلى اتخاذ إجراءات مصرفية تحد من زيادة الأرصدة لدى المصارف وبالأخص هذين المصرفين بعدهما ذات التوجه الحكومي وإقبال المتزايد عليها من قبل المواطنين مما أدى هذا وذاك إلى ارتفاع هذه النسبة في تلك المدة ، إلا إن في السنتين الأخيرتين من البحث وجد أن هناك تبايناً بين انخفاض وارتفاع والعكس صحيح في هذين المصرفين وقد يعود سبب ذلك إلى انخفاض الأرصدة النقدية لكلا المصرفين قياساً بالودائع حسب أنواعها أو بالعكس في حالة الارتفاع . ويتضح من الجدول أيضاً إن المتوسط العام لكلا

المصرفين بالرغم من التفوق الواضح لمصرف الرافدين في احتفاظه بالاحتياطي القانوني إلا إنهما متقاربان بعض الشيء وقد يعود سبب ذلك إلى ارتفاع هذه النسبة في مصرف الرشيد قياساً بالرافدين في ثلاث سنوات هي ٩٨، ٩٩، ٢٠٠١ وانخفاضها في ٩٧، ٢٠٠٠ بالرغم من إن الأخير هو أكثر أرصدة من الأول (قدم هذا المصرف في تعاملاته ونشوءه) ويعود ذلك إلى سياسة البنك المركزي في زيادة أرصدة البنوك لديه ، وفي الوقت نفسه إن هذه الزيادة تؤثر على هدف الربحية التي تسعى المصارف إلى تحقيقها من خلال الودائع التي تحصل عليها من المودعين .

جدول (٣) نسبة الاحتياطي القانوني (%)

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط العام
المصرف الرافدين	١٠,٧	١١,٧	١٢,٦	١٣,٨	١٢,٦	١٢,٢٨
الرشيد	٩,١٧	١٢,٤	١٣,٢	١١,٨	١٣,٧	١٢,٠٥٤

المصدر: إعداد الباحث .

### ٣- تحليل نسبة السيولة القانونية :-

يشير الجدول (٤) إلى نسبة السيولة القانونية للمصرفين ويتضح منه إن أعلى متوسط قد سجل لهذه النسبة كان في مصرف الرافدين وبلغ ٩٢,٠٢% قياساً بمصرف الرشيد والذي هو أيضاً مرتفع وبلغ ٨١,٧% ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة بشكل عام إلى مقدار الزيادة في بسط هذه النسبة والمتمثلة بالنقد والأرصدة لدى البنك المركزي مضافاً إليها الاستثمارات والأوراق التجارية المخصوصة قياساً بالودائع وما في حكمها من جهة ومدى توجه الدولة بعد اتفاقية مذكرة التفاهم إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ومحاولة التصدي لآثار التضخم الناتجة من عرض النقد من جهة أخرى . وإن كلا المصرفين قد شهدا تذبذباً واضحاً في هذه النسبة خلال المدة المبحوثة بالرغم من ارتفاع متوسطهما العام ، وإن أعلى نسبة قد سجلت لمصرف الرافدين كانت في سنة ١٩٩٩ وبلغت ٩٥,٤% وهي أعلى من المتوسط العام له أيضاً ، بينما أعلى نسبة قد سجلت لمصرف الرشيد كانت في ١٩٩٨ وبلغت ٨٥,٣% وهي أدنى من أدنى نسبة قد سجلت لمصرف الرافدين في تلك السنة من جهة ، وأعلى من المتوسط العام لمصرف الرشيد من جهة أخرى . وتعد سنة ٢٠٠٠ هي الوحيدة التي شهدت انخفاضاً في هذه السنة في كلا المصرفين بينما السنوات الأخرى فهي متفاوتة بين انخفاض وارتفاع والعكس صحيح وجدول (٤) يبين ذلك .

كما إن أدنى نسبة قد سجلت قياساً بالسنة التي قبلها بالنسبة لمصرف الرافدين كانت في سنة ١٩٩٨ وبلغت نسبة الانخفاض ٦,٢% قياساً بسنة ١٩٩٧ ، أما بالنسبة لمصرف الرشيد كانت في سنة ٢٠٠٠ وبلغت نسبة الانخفاض ٦% قياساً بسنة ١٩٩٩ مما يعني من ذلك إن أعلى نسبة للانخفاض من خلال المدة المبحوثة لكلا المصرفين كانت متقاربة بعض الشيء وهذا مؤشراً جيداً لصالح المصرفين من جانب الربحية . أما أعلى نسبة ارتفاع قد سجلت قياساً بالسنة التي قبلها لمصرف الرافدين كانت في سنة ١٩٩٩ وبلغت ٧,٩% عن سنة ١٩٩٨ ، أما بالنسبة لمصرف الرشيد كانت في سنة ٢٠٠١ وبلغت ٥,٢% عن سنة ٢٠٠٠ مما يتضح من ذلك تفوق مصرف الرافدين على الرشيد في ارتفاع هذه النسبة وهذا مؤشر جيد لصالح الرافدين قياساً بالرشيد في قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة على المصرف وفي الوقت نفسه يعد مؤشر ضعيف له قياساً بالأخير من جانب الربحية .

جدول (٤) نسبة السيولة القانونية (%)

السنة المصرف	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط العام
الرافدين	٩٣,٧	٨٧,٥	٩٥,٤	٩٢,٧	٩٠,٨	٩٢,٠٢
الرشيد	٨٢,٢	٨٥,٣	٨٢,٦	٧٦,٦	٨١,٨	٨١,٧

المصدر: إعداد الباحث

## ٤- تحليل نسبة التوظيف :-

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف بحكم طبيعة عمله إلى إجمالي الودائع . ويتضح من الجدول (٥) إن أعلى نسبة توظيف كانت في مصرف الرشيد إذ بلغ متوسطه العام خلال المدة المبحوثة ١٠,٣٢% قياساً بالرافدين ٥,٧٢% بالرغم من إن الأخير هو الأكثر سيولة واحتفاظاً بها إلا إن الأول هو الأكثر والأفضل توظيفاً وهذا مؤشر جيد لهذا المصرف (الرشيد) من أذ التأثير الإيجابي على الأرباح التي يحققها من جهة ، ودلالة على كفاءة المصرف في تلبية القروض المصرفية لزيائته من جهة أخرى . إلا إنه الأكثر خطورة باتجاه السيولة في حالة السحب المفاجئ للودائع مما ينبغي اخذ الحيطة والحذر عند منح أي قروض إضافية.

أما على مستوى سنوات البحث فنلاحظ تذبذباً كبيراً لكلا المصرفين بين ارتفاع وانخفاض ومما يبرر ذلك عدم استقرار هذا البلد في تلك المدة وخاصة بعد توقيع مذكرة التفاهم وعمل الدولة في تغيير السياسة المالية والنقدية لكبح التضخم الذي استفحل به مما أدى إلى عدم استقرار نسبة توظيف الودائع كمنح ائتمانية أو قروض استثمارية ومدى الضمان التي تطلبها مقابل ذلك .

وان أعلى نسبة قد سجلت في كلا المصرفين كانت في سنة ١٩٩٨ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ بالنسبة لمصرف الرافدين وبلغت على التوالي ١٠,٢% ، ٧,١% ، ٦,٧% أما في مصرف الرشيد كانت في سنة ١٩٩٧ ، ٢٠٠٠ وبلغتا على التوالي ١٦% ، ١٤,٨% ، وفضلاً عن ذلك تعد سنة ١٩٩٧ هي الأعلى نسبة في مصرف الرشيد قياساً بمصرف الرافدين وتلاها انخفاض كبير في هذه النسبة لسنة ١٩٩٨ في مصرف الرشيد مع ارتفاع في مصرف الرافدين للسنة نفسها وقد انخفضت هذه النسبة في مصرف الرافدين لسنة ١٩٩٩ مع ارتفاع ضعيف في مصرف الرشيد والذي استمر إلى سنة ٢٠٠٠ والتي شهد فيها ارتفاعاً كبيراً قياساً بالسنة التي قبلها في حين ارتفعت هذه النسبة في مصرف الرافدين وبلغت ٧,١% وهي أقل من نسبة ارتفاع الأول (الرشيد) ، وبعدها شهد هذا المصرف انخفاضاً كبيراً في هذه النسبة وبنسبة انخفاض ٧,٢% قياساً بالسنة التي قبلها ٢٠٠٠-٢٠٠١ أما نسبة الانخفاض التي تعرض لها مصرف الرافدين فبلغت ٠,٤% قياساً بالسنة التي قبلها أيضاً ، مما نستنتج من هذا التحليل هو أن مصرف الرشيد كان الأكثر تذبذباً من الرافدين في ارتفاع وانخفاض هذه النسبة ويؤشر ذلك إلى التفاوت في نشاط هذا المصرف في منحه للقروض والسلف قياساً بحجم ودائعه التي يحصل عليها من زبائنه من جهة وقياساً بمصرف الرافدين من جهة أخرى وجدول (٥) يوضح ذلك .

جدول (٥) نسبة التوظيف (%)

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط العام
المصرف الرافدين	١,٣	١٠,٢	٣,٣	٧,١	٦,٧	٥,٧٢
الرشيد	١٦	٦,١	٧,١	١٤,٨	٧,٦	١٠,٣٢

المصدر: إعداد الباحث

## ب- تحليل مؤشرات الربحية

## ١- تحليل معدل العائد على الودائع :

يعد هذا المقياس من المقاييس المهمة والتي توضح مدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي يحصل عليها من زبائنه . ويتضح من الجدول (٦) إن أعلى متوسط قد سجل كان في مصرف الرافدين وبلغ ١,٥٤٦% قياساً بالرشيد والذي بلغ ١,٣١٤% وان أعلى نسبة قد سجلت قياساً بالمتوسطين العامين كانت في سنتين بالنسبة لمصرف الرافدين وهي ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ وبلغتا على التوالي ٢,٢٩% ، ١,٨٧% بينما في مصرف الرشيد كانت في السنوات الثلاث الأخيرة من مدة البحث وبلغت على التوالي ١,٣٨% ، ١,٩٧% ، ١,٩٥% ويعد مصرف الرافدين الأكثر تذبذباً قياساً بالرشيد بين انخفاض وارتفاع ، في حين الأخير (الرشيد)

قد شهد ارتفاعاً في السنوات الثلاث ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠ وبعده شهد انخفاضاً بنسبة ضئيلة قياساً بالتفاوت الذي شهده مصرف الرافدين مما يعني ذلك أن مصرف الرشيد وبالرغم من الانخفاض في متوسطه العام قياساً بالرافدين إلا أنه الأكثر حفاظاً على استمراره بالارتفاع خلال مدة البحث وهذا مؤشر جيد له إلا إن مصرف الرافدين يعد الأفضل قياساً بالرشيد من أذ ارتفاع متوسطه العام ، فضلاً عن ذلك إن الفرق في كلاهما ليس بنسبة كبيرة مما يعني إن كلاهما متقاربان في إدارة استثمارتهما على وفق هذا المؤشر مع تفوق واضح لمصرف الرافدين على الرشيد .

جدول (٦) معدل العائد على الودائع (%)

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط العام
الرافدين	١,٢٤	٠,٩٢	١,٤١	٢,٢٩	١,٨٧	١,٥٤٦
الرشيد	٠,٥١	٠,٧٦	١,٣٨	١,٩٧	١,٩٥	١,٣١٤

المصدر : إعداد الباحث

## ٢- تحليل معدل العائد على حق الملكية ROE :-

يقيس هذا المؤشر العائد التي تحققها الإدارة على أموالهم الموظفة في رأس ماله ، فإذا كان المؤشر مرتفعاً فيدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصرف . ويتبين من الجدول (٧) إن أعلى متوسط قد سجل كان في مصرف الرشيد إذ بلغ ٤,٤٩٢% وهو أعلى بكثير من المتوسط الذي سجله مصرف الرافدين إذ بلغ ١,٥٤٤ خلال المدة المبحوثة ، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع هذه النسبة في السنتين ١٩٩٧، ١٩٩٩ إذ بلغت على التوالي ٧,٢٢% ، ١٠,١% وذلك لارتفاع مقدار معدل العائد قياساً بحقوق الملكية مما أثر بشكل ايجابي في هذه النسبة . ويتضح من الجدول إن كلا المصرفين قد شهدا تذبذباً واضحاً في هذا المؤشر وخاصة مصرف الرشيد إذ شهد في السنوات الثلاثة الوسطى أعلى تذبذباً قياساً بالرافدين والذي هو أيضاً كان متذبذباً إلا أنه بنسب ضئيلة بالنسبة للأول إذ شهد انخفاضاً كبيراً في السنة الثانية من البحث وبلغت نسبة الانخفاض ٥,٩٠% قياساً بالسنة الأولى وبمصرف الرافدين في تلك السنتين . وبعدها شهد ارتفاعاً كبيراً وكانت في الوقت نفسه مؤشراً جيداً لهذا المصرف (الرشيد) وذلك لأنه سجل أعلى نسبة ارتفاع قياساً بالسنة التي تسبقها بـ ٨,٧٨% وهي أعلى ما سجله هذا المصرف خلال المدة المبحوثة و بأعلى نسبة سجلها مصرف الرافدين في تلك السنتين والتي بلغت ٠,٦٨% ، في حين أن الرافدين كان الأفضل في انخفاض هذه النسبة وبلغت ٠,٠١% قياساً بسنة ١٩٩٩ ، في حين إن مصرف الرشيد قد شهد

انخفاضاً كبيراً في هذه النسبة وبلغت ٨,٢٧% وهي مقارنة لأعلى نسبة قد سجلها هذا المصرف في سنة ١٩٩٩ قياساً بـ ١٩٩٨ ، مما يدل من ذلك إن مصرف الرافدين كان الأفضل خلال المدة المبحوثة في حفاظه على نسبة هذا المؤشر بين انخفاض وارتفاع قياساً بمصرف الرشيد إلا إن الأخير هو الأفضل متوسطاً بالنسبة للأول ومؤشراً جيداً على كفاءة قرارات الاستثمار لأمواله في تحقيق العائد المطلوب الذي يطمح إليه إدارة المصرف وجدول (٧) يبين ذلك .

جدول (٧) معدل العائد على حق الملكية %

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط العام
المصرف الرافدين	١,٢٤	١,١٣	١,٨١	١,٨٠	١,٧٤	١,٥٤٤
الرشيد	٧,٢٢	١,٣٢	١٠,١	١,٨٣	١,٩٩	٤,٤٩٢

المصدر: إعداد الباحث

## ٣- تحليل معدل العائد على الأموال المتاحة :

يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من أمواله المتاحة لها والمتمثلة بحق الملكية والودائع. ويتضح من الجدول (٨) إن أعلى متوسط قد سجل كان في مصرف الرافدين إذ بلغ ١,٥٢٨% قياساً بالرشيد والذي بلغ ١,٣٠٤% وإن أعلى نسبة قد سجلت خلال المدة المبحوثة في كلا المصرفين كانت في سنة ٢٠٠٠ وبلغتا على التوالي ٢,٢٦% ، ١,٩٤% مما يدل إن كلاهما قد حققا أرباحاً في توظيف أموالهم المتاحة في الموجودات المرعبة وهذا مؤشر جيد لهما في هذه السنة ، وكان الأول الأعلى نسبة ارتفاع قياساً بالأخير إذ بلغت ٠,٨٧% ، في حين كانت في الرشيد ٠,٥٦% قياساً بالسنة التي تسبقها ١٩٩٩ . إلا إن مصرف الرافدين كان الأكثر تذبذباً خلال مدة البحث بين انخفاض وارتفاع ، وقد تعرض إلى انخفاض كبير في سنة ٢٠٠١ قياساً بنسبة الانخفاض التي تعرض لها مصرف الرشيد مما يدل على تذبذب الأرباح المتحققة من توظيف أمواله المتاحة قياساً بالارتفاعات التي شهدتها مصرف الرشيد لحد سنة ٢٠٠١ والتي شهدت انخفاضا بنسبة ٠,٠١% مما يعني إن مصرف الرشيد وبالرغم من انخفاض متوسطه إلا أنه الأكثر تحفظ في ارتفاع نسب هذا المؤشر قياساً بالرافدين مما يؤشر على كفاءة إدارة مصرف الرشيد خلا المدة المبحوثة في إدارة أمواله المتاحة من جهة ورشد اختياره للقرارات الاستثمارية المدرة للأرباح من جهة أخرى ، بالرغم من إن مصرف الرافدين قد سجل أعلى متوسطاً لهذا المؤشر قياساً بالرشيد وجدول (٨) يوضح ذلك .

جدول (٨) معدل العائد على الأموال المتاحة (%)

المتوسط العام	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	السنة المصرف الرافدين
١,٥٢٨	١,٨٥	٢,٢٦	١,٣٩	٠,٩١	١,٢٣	
١,٣٠٤	١,٩٣	١,٩٤	١,٣٨	٠,٧٦	٠,٥١	الرشيد

المصدر: إعداد الباحث

## المحور الرابع اختبار فرضيات البحث

- تحليل التأثير بين  $X_1$  و  $Y_1, Y_2, Y_3$  :-

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي (ANOVA) في الجدول (٩) إن هناك تأثير لـ  $X_1$  على متغير واحد هو  $Y_3$  بالنسبة لمصرف الرافدين وإذ بلغ معامل تحديده  $٥٠,٣\%$  في حين كان تأثير  $X_1$  على كل من  $Y_1, Y_2$  ضعيفاً قياساً بالمتغير الثالث إلا إن تأثير  $X_1$  على المتغيرات الثلاث كان غير معنوياً وفقاً لاختبار  $F$  إذ بلغت  $F$  المحسوبة لهم على التوالي  $٢,٢٤٦$  ،  $٠,٢١$  ،  $٣,٠٣٦$  قياساً بـ  $F$  الجدولية البالغة  $٧,٧١$  عند مستوى معنوي  $٠,٠٥$  وبدرجة حرية  $n_1=1$  ،  $n_2=4$  ، مما يتضح من ذلك إن هذا المصرف يؤيد قبول الفرضية الأولى (العدم) ، وما يؤكد ذلك قوة المتغير  $X_1$  لهذا المصرف كان غير معنوي أيضاً على وفق النتائج التي تم الحصول عليها من اختبار  $T$  إذ بلغت على التوالي  $١,٤٩٩$  ،  $٠,٤٥٨$  ،  $١,٧٤٢$  وهي أقل من  $T$  الجدولية البالغة  $٢,١٣٢$  عند مستوى معنوي  $٠,٠٥$  وبدرجة حرية  $n_1=1$  ،  $n_2=4$  .

أما بالنسبة لمصرف الرشيد فكان تأثير  $X_1$  على المتغيرات الثلاث  $Y_1, Y_2, Y_3$  ضعيفاً إذ بلغ معامل تحديدهم على التوالي  $٢٠,٥\%$  ،  $١٩,٦\%$  ،  $١٩,٧\%$  كما إن هذا التأثير كان غير معنوي أيضاً وإذ بلغت  $F$  المحسوبة لهم على التوالي  $٠,٧٧٤$  ،  $٢,٩٥٧$  ،  $٠,٧٣٦$  وهي أقل من  $F$  الجدولية البالغة  $٧,٧١$  عند مستوى معنوي  $٠,٠٥$  ، مما يعني ذلك أن هذا المصرف أيضاً يؤيد فرضية العدم (الأولى) ، فضلاً عن ذلك أن قوة المتغير  $X_1$  كان ضعيفاً وعلى وفق اختبار  $T$  إذ بلغت  $T$  المحسوبة لهم على التوالي  $-٠,٨٨$  ،  $١,٧٢$  ،  $-٠,٨٦$  وهي أقل من  $T$  الجدولية مما يؤكد قبول المصرف للفرضية الأولى (العدم) بالنسبة لتأثير  $X_1$  على المتغيرات الثلاث .

أما فيما يخص اختبار الفرضية الثانية وتتابعاً مع الفرضية الأولى يتضح من ذلك إن المصرفين يؤيدان كلاهما الفرضية الأولى أي إن نسبة تأثير المتغير  $X_1$  على المتغيرات الثلاث  $Y_1, Y_2, Y_3$  كان ضعيفاً وهذا ما ينسجم مع أساسيات الفرضية الثانية ، إلا إن المصرف الأقل تأثير من الآخر هو مصرف الرشيد إذ بلغ متوسط نسبة التأثير خلال المدة المبحوثة



٢٩,٩٣٤% وهو أقل من الرافدين والذي بلغ ٣٣,٢٦٧% مما يعني ذلك أن الأول يعد الأكثر قدرة في تعظيم أرباحه قياساً بالأخير وفقاً لتأثير هذا المؤشر X1 وجدول (٩) يبين ذلك.

جدول (٩) تحليل التأثير بين X1 و Y1, Y2, Y3

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل (X1)	R <sup>2</sup>
الرافدين	Y1	٢,٢٤٦	%٤٣
	Y2	٠,٢١	%٦,٥
	Y3	٣,٠٣٦	%٥٠,٣
	المتوسط		%٣٣,٢٦٧
الرشيد	Y1	٠,٧٧٤	%٢٠,٥
	Y2	٢,٩٥٧	%٤٩,٦
	Y3	٠,٧٣٦	%١٩,٧
	المتوسط		%٢٩,٩٣٤

المصدر : اعتماد مخرجات الحاسبة الالكترونية

\* (F) الجدولية = (٧,٧١)

\*\* (T) الجدولية = (٢,١٣٢) . وهكذا في بقية الجداول

### ب- تحليل التأثير بين X2 و Y1, Y2, Y3 :-

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (١٠) إن هناك تأثيراً للمتغير X2 على المتغيرات الثلاث Y1, Y2, Y3 بالنسبة لمصرف الرافدين وإذ بلغ معامل تحديدهم على التوالي ٦٧% ، ٦٧,٤% ، ٥٩,٧% كما إن هذا التأثير كان معنوياً على وفق اختبار F في متغيرين هما Y1, Y2 إذ بلغت F المحسوبة لهما على التوالي ٨,٠٣١ ، ٨,٢٠٧ قياساً بـ F الجدولية البالغة ٧,٧١ عند مستوى معنوي ٠,٠٥ وبدرجة حرية 4=n2 ، 1=n1 ، مما يعني رفض هذا المصرف لفرضية العدم (الأولى) ، وما يؤكد ذلك قوة تأثير X2 على المتغيرين على وفق اختبار T إذ بلغت على التوالي ٢,٤٥٦ ، ٢,٤٩١ وهي أكبر من T الجدولية البالغة ٢,١٣٢ عند مستوى معنوي ٠,٠٥ ، مما يتضح ذلك إن وحدة واحدة من المتغير X2 سوف يؤدي إلى التأثير بمقدار ٠,٣٨١ لمتغير Y1 و ٠,٢٣٥ لمتغير Y2 وهذين المقدارين يمثلان ألبينا لمتغير X2 على وفق النتائج التحليل (ANOVA) ، أما من ناحية تأثير X2 على المتغير Y3 لهذا المصرف كان التأثير غير معنوي على وفق الاختبارين F ، T إذ بلغت F المحسوبة له ٦,٤٤٢ وهي أقل من F الجدولية ، كما بلغت T المحسوبة له ٢,١٠٨ وهي أقل بفارق ضئيل من T الجدولية عند مستوى معنوي ٠,٠٥ ، مما يعني من ذلك إن هذا المصرف يؤيد قبول الفرضية الأولى (العدم) بالنسبة لتأثير X2 على Y3 .

أما بالنسبة لمصرف الرشيد فكان تأثيراً  $X_2$  على المتغيرات الثلاث  $Y_1, Y_2, Y_3$  ضعيفاً إذ بلغ معامل تحديدهم على التوالي  $42,3\%$  ،  $4,6\%$  ،  $43,2\%$  ، كما إن هذا التأثير كان غير معنوي على وفق الاختبارين  $T, F$  ، وإذ بلغت  $F$  المحسوبة لهم على التوالي  $2,203$  ،  $0,144$  ،  $2,28$  ، وهي أقل من  $F$  الجدولية البالغة  $7,71$  عند مستوى معنوي  $0,05$  وبدرجة حرية  $n_1=1$  ،  $n_2=4$  وكذلك الحال في اختبار  $T$  إذ بلغت  $T$  المحسوبة لهم على التوالي  $1,484$  ،  $0,38$  ،  $1,51$  وهي أقل من  $T$  الجدولية البالغة  $2,132$  ، مما يتضح من هذا التحليل إن هذا المصرف يؤيد قبول فرضية العدم (الأولى) بالنسبة لتأثير  $X_2$  في المتغيرات الثلاث .

أما بخصوص اختبار الفرضية الثانية فيتضح من الجدول (١٠) إن متوسط نسبة التأثير للمتغير  $X_2$  على المتغيرات الثلاث  $Y_1, Y_2, Y_3$  كان في مصرف الرشيد منخفضة إذ بلغت  $30,03\%$  قياساً بالرافدين والتي بلغت  $64,7\%$  وذلك يعود لمعنوية التأثير  $X_2$  على المتغيرين هما  $Y_1, Y_2$  وعلى وفق الاختبارين  $T, F$  من جهة ، ووجود تأثير على المتغير  $Y_3$  إلا أنه غير معنوي من جهة أخرى مما أثر هذا وذلك على متوسط نسبة التأثير لهذا المصرف (الرافدين) وهذا ما يؤكد إن هذا المصرف يرفض قبول الفرضية الثانية لارتفاع هذه النسبة قياساً بالأول (الرشيد) والذي هو يؤيد قبول هذه الفرضية ومؤشر جيد له في تدعيم قدرته على تعظيم الأرباح قياساً بالأخير (الرافدين) من ناحية ، ومن ناحية أخرى ارتفاعه عن منتصف الحد المقبول لمعامل التحديد وهو  $50\%$  وجدول (١٠) يوضح ذلك.

جدول (١٠) تحليل التأثير بين  $X_2$  و  $Y_1, Y_2, Y_3$ 

T	المتغير المستقل ( $X_1$ )		المتغير المعتمد	المصرف
	F	$R^2$		
2,456	8,031	67%	Y1	الرافدين
2,491	8,0207	67,4%	Y2	
2,108	6,442	59,7%	Y3	
		64,7%	المتوسط	
1,484	2,203	42,3%	Y1	الرشيد
0,38	0,144	4,6%	Y2	
1,51	2,28	43,2%	Y3	
		30,03%	المتوسط	

المصدر : اعتماد مخرجات الحاسبة الالكترونية

ج- تحليل التأثير بين  $X_3$  و  $Y_1, Y_2, Y_3$  :-

أظهرت نتائج التحليل في الجدول (١١) إن هناك تأثير ضعيف لمؤشر  $X_3$  على المؤشرات الثلاث لكلا المصرفين وإذ بلغ معامل التحديد بالنسبة لمصرف الرافدين على التوالي  $9,1\%$  ،  $30\%$  ،  $11\%$  في حين بلغت في مصرف الرشيد على التوالي  $44\%$  ،  $3\%$  ،  $43,2\%$  وإن

كلا المصرفين كان التأثير غير معنوي على وفق الاختبارين  $T, F$  ، وإذ بلغ  $F$  المحسوبة لمصرف الرافدين على التوالي  $0,3$  ،  $1,285$  ،  $0,369$  ، أما بالنسبة لمصرف الرشيد فكانت على التوالي  $2,356$  ،  $0,086$  ،  $2,282$  وكلاهما أقل من  $F$  الجدولية البالغة  $7,71$  عند مستوى معنوي  $0,05$  وبدرجة حرية  $n1=1, n2=4$  ، مما يعني من ذلك إن هذين المصرفين يؤيدان قبولهما لفرضية العدم (الأولى) وما يؤكد ذلك قوة المتغير  $X3$  كان ضعيفاً لكلا المصرفين على وفق اختبار  $T$  إذ بلغت لمصرف الرافدين على التوالي  $0,547$  ،  $1,133$  ،  $0,607$  ، أما بالنسبة لمصرف الرشيد فقد بلغت على التوالي  $1,54-$  ،  $0,293$  ،  $1,51-$  وكلاهما أقل من  $T$  الجدولية البالغة  $2,132$  عند مستوى معنوي  $0,05$  وبدرجة حرية  $n1=1, n2=4$  ، مما يتضح من ذلك إن هذين المصرفين يؤيدان الفرضية الأولى (العدم) بالنسبة لتأثير  $X3$  على  $Y1, Y2, Y3$  وجدول (11) يبين ذلك .

أما بالنسبة لاختبار الفرضية الثانية إن كلا المصرفين كان تأثير  $X3$  على المتغيرات الثلاث ضعيفاً وغير معنوي ، مما يعني ذلك أن كلاهما يؤيدان الفرضية الثانية اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي والفرضية الأولى ، إلا إن الأقل تأثير كان في مصرف الرافدين إذ بلغ متوسط نسبة تأثير  $X3$  في المتغيرات الثلاث هي  $16,7\%$  وهي أقل نسبة سجلها هذا المصرف قياساً بالمؤشرين  $X1, X2$  من جهة وبمصرف الرشيد والذي بلغ  $30,06\%$  من جهة أخرى ، وهذا يعد مؤشراً جيداً لمصرف الرافدين في تدعيم قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وتعظيم أرباحه في الوقت نفسه على وفق تأثير هذا المؤشر ( $X3$ ) وجدول (11) يوضح ذلك .

جدول (11) تحليل التأثير بين  $X3$  و  $Y1, Y2, Y3$ 

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل ( $X1$ )	
		$R^2$	$F$
الرافدين	$Y1$	$9,1\%$	$0,3$
	$Y2$	$30\%$	$1,285$
	$Y3$	$11\%$	$0,369$
	المتوسط	$16,7\%$	
الرشيد	$Y1$	$44\%$	$2,356$
	$Y2$	$3\%$	$0,086$
	$Y3$	$43,2\%$	$2,282$
	المتوسط	$30,06\%$	

المصدر : اعتماد مخرجات الحاسبة الالكترونية

د- تحليل التأثير بين  $X4$  و  $Y1, Y2, Y3$  :-

أظهرت نتائج التحليل في الجدول (12) إن تأثير المؤشر  $X4$  على المؤشرات الثلاث لكلا المصرفين كانت ضعيفة جداً قياساً بالمؤشرات السبوية الثلاث  $X1, X2, X3$  بالرغم من إن هذا

المؤشر يرتبط بعلاقة عكسية مع السيولة المصرفية قياساً بالمؤشرات الثلاثة الأولى المؤثرة (فرضية البحث) مما يعني من ذلك إن نسبة توظيفهما ضعيفة بالنسبة إلى العائد المتحقق من هذا التوظيف وهذا يعود إلى سياسة المصرفين ومدى تأثرهما بالأوضاع التي كانت يتعرض لها البلد في تلك المدة (مدة البحث) ، وإذ بلغ معامل التحديد لمصرف الرافدين على التوالي ٠,٠٩% ، ٢% ، ٠,٠٧% في حين كانت في مصرف الرشيد على التوالي ٠,٠١% ، ٠,٠٦% ، ١,١% كما إن هذا التأثير كان غير معنوي لكلا المصرفين على وفق الاختبارين T ، إذ بلغت F المحسوبة لمصرف الرافدين على التوالي ٠,٠٠٣ ، ٠,٠٥٤ ، ٠,٠٠٢ أما بالنسبة لمصرف الرشيد فقد بلغت على التوالي ٠,٠٣ ، ٠,٠١٨ ، ٠,٠٣٤ ، وكلاهما أقل من F الجدولية البالغة ٧,٧١ عند مستوى معنوي ٠,٠٥ وبدرجة حرية  $n_1=1$  ،  $n_2=4$  ، مما يعني من ذلك إن هذين المصرفين يؤيدان فرضية العدم (الأولى) وما يؤكد هذا التحليل قوة المتغير  $X_4$  كانت غير معنوية للمصرفين على وفق اختبار T إذ بلغت T المحسوبة لمصرف الرافدين على التوالي ٠,٠٥١- ، ٠,٢٣- ، ٠,٠٥- ،

أما من ناحية مصرف الرشيد فقد كانت على التوالي -٠,١٧ ، ٠,١٣٤ ، -٠,٢- وكلاهما أقل من T الجدولية البالغة ٢,١٣٢ عند مستوى معنوي ٠,٠٥ وبدرجة حرية  $n_1=1$  ،  $n_2=4$  ، مما يتضح من ذلك إن هذين المصرفين يؤيدان الفرضية الأولى .

أما بخصوص الفرضية الثانية فقد تبين من الجدول (١٢) إن هذين المصرفين يؤيدان الفرضية الثانية اعتماداً على النتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضية الأولى وذلك للانخفاض الكبير في نسبة تأثير  $X_4$  على المؤشرات الثلاث قياساً بالمتغيرات المؤثرة الثلاث ، إلا إن الأقل متوسط نسبة التأثير كانت في مصرف الرشيد وبلغ ٠,٥٧% قياساً بالرافدين والذي بلغ ٠,٧٢% أي بفارق ٠,١٥% وهو فارق ضئيل جداً ما بين المصرفين من جهة وقياساً بالفروقات في متوسطات نسب معامل التحديد في المؤشرات الثلاثة الأولى من جهة أخرى وهذا يعد مؤشر ضعيف لكلا المصرفين في تدعيم قدرتهم على تعظيم الأرباح واستثمار الأموال المتاحة لديهم وذلك للانخفاض الكبير في هذه النسبة ومدى ارتباط هذا المؤشر  $X_4$  مع السيولة والربحية المصرفية وجدول (٥) و(١٢) يوضح ذلك.

جدول (٩) تحليل التأثير بين  $X_4$  و  $Y_1, Y_2, Y_3$ 

T	المتغير المستقل (X1)		المتغير المعتمد	المصرف
	F	R <sup>2</sup>		
٠,٠٥١	٠,٠٠٣	%٠,٠٩	Y1	الرافدين
٠,٢٣-	٠,٠٥٤	%٢	Y2	
٠,٠٥-	٠,٠٠٢	%٠,٠٧	Y3	

		المتوسط	
٠,١٧-	٠,٠٣	%٠,٠١	Y1
٠,١٣٤	٠,٠١٨	%٠,٠٦	Y2
٠,٢-	٠,٠٣٤	%١,١	Y3
		%٠,٥٧	المتوسط

المصدر : اعتماد مخرجات الحاسبة الالكترونية

## المحور الخامس

### الاستنتاجات والتوصيات

#### أ- الاستنتاجات :

١- وجد من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في مؤشرات السيولة :-  
(أولاً) إن مصرف الرافدين كان الأكثر تفوقاً في ثلاثة من مؤشرات السيولة قياساً بمصرف الرشيد وهي (الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية) وذلك لقدم وخبرة هذا المصرف في تعاملاته من جهة وتوسع عمله على المستوى المحلي والدولي من جهة أخرى قد عززت في تفوقه في هذه النسب الثلاث وهذا مؤشر جيد على مدى قدرته على الإيفاء بالتزاماته تجاه المودعين وكسب ثقتهم له قياساً بالرشيد .

(ثانياً) تفوق واضح لمصرف الرشيد في النسبة الرابعة (التوظيف) قياساً بالرافدين بالرغم من حداثة الأول في مجال العمل المصرفي خلال المدة المبحوثة بالنسبة إلى سنة تأسيسه ، مما يعني من ذلك انه أكثر قدرة على توظيف أمواله في منحه للقروض والسلف للمتعاملين معه قياساً بالرافدين وهذا يعود إلى السياسة المصرفية التي يعمل بها كلا المصرفين قد تبرر ارتفاع وانخفاض هذه النسبة .

٢- وجد من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في مؤشرات الربحية :-  
(أولاً) إن مصرف الرافدين كان الأكثر تفوقاً في نسب الربحية قياساً بالرشيد وكانت في نسبتي (معدل العائد على الودائع والأموال المتاحة) ، مما نستنتج من ذلك إن هذا المصرف (الرافدين) أكثر قدرة على تحقيق الأرباح من توظيف ودائعه والأموال المتاحة قياساً بالرشيد وهذا يعود إلى الأسباب التي تم ذكرها سابقاً .

(ثانياً) إن مصرف الرشيد كان الأكثر ارتفاعاً في نسبة العائد على حق الملكية ROE قياساً بالرافدين بالرغم من إن الأول قد سجل في الاستنتاج ١ (ثانياً) اعلى نسبة توظيف ، مما نستنتج من ذلك إن القروض والسلف الممنوحة من قبله كانت مرتفعة قياساً بالودائع وما في حكمها مما أثر في هذا الاستنتاج من جهة ، وبيان قدرته في استغلال أمواله المتمثلة بحق الملكية ومنحها كقروض بنسبة أكبر من الودائع التي يمتلكها هذا المصرف (الرشيد) من جهة أخرى .

٣- وجد من نتائج التحليل الإحصائي ANOVA الآتي :-

(أولاً) إن هناك تأثيراً ضعيفاً وغير معنوي للمؤشرات الأربعة  $X1, X2, X3, X4$  في المؤشرات الثلاث  $Y1, Y2, Y3$  لكلا المصرفين عدا تأثير المؤشر  $X2$  على المؤشرين  $Y1, Y2$  كان معنوياً لمصرف الرافدين وتأثير غير معنوي لهذا المتغير على  $Y3$  للمصرف نفسه أيضاً ، مما نستنتج من ذلك إن مصرف الرشيد يؤيد فرضية العدم (الأولى) بنسبة ١٠٠% بينما الرافدين يؤيدها بنسبة ٨٣,٣٤% وذلك لوجود تأثير معنوي على مؤشرين من مؤشرات الربحية لهذا المصرف تم ذكره في أعلاه .

(ثانياً) إن هناك تفوقاً واضحاً لمصرف الرشيد في انخفاض متوسط نسبة معامل تحديده قياساً بالرافدين في ثلاثة متغيرات  $X1, X2, X4$  مع ارتفاعه لكن بنسبة منخفضة قياساً بمنتصف الحد المقبول لمعامل التحديد ٥٠% في المتغير  $X3$  مما نستنتج من ذلك إن مصرف الرشيد يؤيد الفرضية بنسبة ١٠٠% ، في حين الرافدين يؤيدها بنسبة ٧٥% وذلك لارتفاع متوسط تأثير متغير  $X2$  بالنسبة لهذا المصرف على المؤشرات الربحية الثلاث ومنتصف الحد المقبول لمعامل التحديد .

#### ب- التوصيات :

١- ضرورة تنويع محفظة الاستثمارات للمصرفين وذلك لانخفاض نسبة التوظيف فيهما والخروج عن الطابع التقليدي في العمل المصرفي مما يساهم في رفع كفاءة وفاعلية هذين المصرفين من جهة وتعزيز من أرباحهما المتحققة من جهة أخرى .

٢- ضرورة إتباع البنك المركزي سياسة مالية ونقدية متوازنة تساهم بالدرجة الأساس في تنمية الاقتصاد في البلد وتخفيض نسبة التضخم وتحسين المستوى المعاشي من خلال استغلال الأرصدة النقدية التي لديه من قبل المصارف على شكل احتياطي قانوني وغيرها في مشاريع استثمارية وبنى تحتية بشكل أفضل من بقاءها دون استثمار و العكس صحيح من جانب الاحتياطي القانوني .

٣- توعية العاملين في المصارف على ضرورة إتباع الأسس العلمية في الكيفية التعامل مع العمليات المصرفية الحديثة وتطويرها مما قد تساهم في تعزيز كفاءة المصرف وكسب ثقته أمام جمهوره .

٤- ضرورة خلق التوازن بين مختلف المصادر النقدية للمصرفين وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها استثماراتها .

٥- أهمية إعداد دراسة تتناول البيانات والمعلومات المتوفرة لدى المصارف قبل تبني أي سياسة استثمارية أو تسويقية معينة وذلك لغرض الحصول على أفضل الفرص الاستثمارية والعمل على تحسين جودة الخدمة المصرفية .

#### المصادر:-

- ١- النشرات السنوية للميزانية العمومية وكشف الدخل والأرباح والخسائر للمدة من ( ١٩٩٧-٢٠٠١ ) .
- ٢- أبو محمد وقُدوري ، رضا صاحب ، فائق مشعل : ( إدارة المصارف ) جامعة الموصل، ٢٠٠٥ .
- ٣- الحسيني والدوري، د. فلاح حسن عداي، مؤيد عبد الرحمن عبد الله : ( إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر ) عمان، الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠٠ .
- ٤- الحميري : بشار عباس : ( إدارة التدفقات النقدية وأثرها في الأداء المصرفي ) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء - ٢٠٠٥ .
- ٥- العلاق ، بشير عباس : ( إدارة المصارف - مدخل وظيفي ) ، الأردن ٢٠٠١ .
- ٦- اللوزي ، سليمان احمد ؛ مهدي، حسن زويلف ؛ الطراونة ، مدحت إبراهيم : ( إدارة البنوك ) ، الطبعة الاولى ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٩٧ .
- ٧- حماد ، طارق عبد العال : ( حوكمة الشركات - المفاهيم والمبادئ والتجارب - تطبيقات الحوكمة في المصارف ) الدار الجامعية ، ٢٠٠٥ .
- ٨- حنفي و قرياقص ، عبد الغفار ، رسمية : ( أسواق المال ) الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠٠٠ .
- ٩- عمر ، د. حسين : ( مبادئ المعرفة الاقتصادية ) منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٩ .
- ١٠- هندي ، منير إبراهيم : ( إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات ) الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ .

11- Hempel , George ; simonson , Donald ; coleman , Alan ( Bank Management ) 4<sup>th</sup> ed , John Wiley & Son's Inc U.S.A , 1994 .

12- Hempel , George H. ; simonson , Donald G. ( Bank Management ) 5<sup>th</sup> ed , New York , John Wiley And son's , Inc 1999 .

13- Howells , peter ; Bain , Keith ( Financial Markets And Institutions ) 3<sup>th</sup> ed , prentice Hall , 2000